

Distr.
GENERAL

S/1998/491
10 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١١٤٤ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويتضمن التقرير موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ تقريره الأخير المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1998/227 و Corr.1)، كما يشمل استعراضا لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال الفترة نفسها. ويشمل أيضا التوصيات المطلوبة في القرار ١١٦٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨.

٢ - ولا تزال ممثلي الخاصة ومنسقة عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، السيدة اليزابيث ريهن (فنلندا) تتولى قيادة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ويساعدها في هذه المهام السيد ريتشارد مونك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، الذي يقوم بدور مفوض قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة. وتمت الزيادة في القوام المأذون به لقوة الشرطة الدولية إلى ٢٠٥٧ شرطيا، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١١٦٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨ المتعلق بتوفير التدريب المتخصص للشرطة المحلية في البوسنة والهرسك على القضايا الرئيسية في مجال الأمن العام.

ثانيا - أنشطة البعثة

٣ - نفذت البعثة، خلال الفترة قيد الاستعراض، وبالإضافة إلى أنشطتها الجارية، المتمثلة في رصد الشرطة المحلية وتقديم المشورة إليها وتدريبها، عددا من المبادرات، وأهمها المبادرات الثلاث التي تمثلت في الشروع في إعادة هيكلة دوائر الشرطة في المقاطعتين المتبقيتين في اتحاد البوسنة والهرسك (الاتحاد) وفي جمهورية صربسكا؛ وبدء استخدام لوحات ترخيص موحدة بهدف تعزيز حرية التنقل داخل الاتحاد وبينه وبين جمهورية صربسكا؛ وإجراء التحضيرات اللازمة لبرنامج تدريبي متخصص للشرطة المحلية، فضلا عن رصد برنامج تقييم النظام القضائي في البوسنة والهرسك، على النحو المطلوب في القرار ١١٤٤ (١٩٩٧).

إعادة هيكلة الشرطة وتدريبها

٤ - يرتبط التقدم الذي تحرزه البعثة في مجال إعادة هيكلة دوائر الشرطة في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا ارتباطاً وثيقاً بالتقدم الشامل في مجال تنفيذ السلام. وما فتئت الأطراف الثلاثة تتردد دائماً، وبدرجات مختلفة، في تحويل المؤسسات ذات العرق الواحد التي كانت قائمة خلال فترة الحرب إلى مؤسسات متعددة الأعراق تلائم بناء دولة جديدة. والآن، ولئن كانت الزيادة في عدد اللاجئين العائدين والمشردين من الأقليات طفيفة، فإن مقاومة السلطات السياسية لإدماج أفراد الشرطة من الأقليات في قوات الشرطة التي تسيطر عليها أغلبية من العناصر التابعة لهم أصبحت واضحة أكثر. إذ أن السلطات ترى في الإدماج أداة لتشجيع عودة الأقليات، التي ترى أنها يمكن أن تؤدي إلى إضعاف الموقف الحالي للأغليات في المجالات التي يسيطرون عليها.

٥ - ونتيجة لذلك، واجهت البعثة في الاتحاد عوائق كبيرة حالت دون تدشين قوات الشرطة المعاد هيكلتها في المقاطعتين ٨ و ١٠ الخاضعتين لسيطرة الكروات، ويعزى ذلك أساساً إلى الاختلافات بين السلطات الكرواتية وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بشأن القضايا المتصلة بتوحيد الشارات وتمثيل الأقليات. وتواجه أيضاً بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك مشاكل كبيرة تتعلق بالتنفيذ في بقية دوائر الشرطة في بقية المقاطعات الثماني للاتحاد التي تمت فيها بالفعل عمليات التدشين.

٦ - وعلى إثر أعمال الشغب التي قام بها الكروات في الدائرة البلدية درفار في المقاطعة ١٠ (انظر الفقرة ٢٤)، وقّعت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك اتفاقاً مع سلطات المقاطعة ١٠ يتعلق بتدشين دوائر الشرطة في تلك المقاطعة. بيد أنه لم يتسن تنفيذ الاتفاق بسبب الاختلافات المستمرة بين البعثة والسلطات الكرواتية بشأن تمثيل الأقليات في دوائر الشرطة في المقاطعة وبشأن توفير الأمن للصرب العائدين، بما في ذلك عناصر الشرطة من الصرب.

٧ - وعلى صعيد الاتحاد، يتواصل تأخير تدشين وزارة الداخلية. ولم تتمكن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من تسوية الخلافات بين الكروات والبوسنيين بشأن توزيع الوظائف حسب الانتماء العرقي وبشأن تقسيم المسؤوليات بين الوزير ووكيله. وعلاوة على ذلك، فإن عدم سن الحكومة الاتحادية لقانون الشؤون الداخلية أثار صعوبات قانونية أمام المصالحة بين الطرفين.

٨ - وفي حين تواصل البعثة العمل من أجل إنشاء دوائر متكاملة للشرطة في المقاطعتين المتبقيتين ومنح الشهادات لأفراد الشرطة وتقديم التدريب الأولي لهم، شرعت أيضاً قوة الشرطة الدولية في مواجهة الصعوبات التنفيذية التي نشأت في دوائر الشرطة المدشنة في بقية المقاطعات الثماني. ولتحقيق ذلك، قامت قوة الشرطة الدولية بإنشاء "أفرقة ضمان الالتزام" مهمتها تقييم مدى امتثال قوة الشرطة في كل مقاطعة للمعايير المحددة في اتفاق بون - بترسبورغ الموقع في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وعلى أساس إجراء تدقيقي، شرعت أفرقة ضمان الالتزام في عقد اجتماعات مع المسؤولين المحليين والدوليين في تلك المقاطعات الثماني. وتركز الأفرقة على التركيب العرقي لدوائر الشرطة في المقاطعات، ومدى التعاون فيما

بين أفراد الشرطة التابعين لمختلف الفئات العرقية، ونوعية ذلك التعاون، وسير عمل سلسلات قيادة الشرطة في المقاطعات وحرية تدفق المعلومات بين قادة مختلف الفئات العرقية، ومدى امتثال المسؤولين من مختلف الفئات العرقية للأوامر الصادرة من سلسلة القيادة؛ وحرية التنقل داخل المقاطعات؛ ونوعية ومدى دقة التحقيقات التي تقوم بها أقسام الشرطة الجنائية في المقاطعات. وستتمكن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بفضل هذه التقييمات من تقدير مدى تشغيل دوائر الشرطة في المقاطعات على الوجه الملائم، ومن معالجة المشاكل التي نشأت وإدخال التغييرات الضرورية لإلزام الشرطة في كامل أنحاء الاتحاد باحترام المعايير الديمقراطية في عمل الشرطة. وهناك مشكلة فريدة لا تزال قائمة هي تدني مستوى تمثيل الصرب في الشرطة في الاتحاد.

٩ - وفي جمهورية صربسكا، فإن الاستعداد الظاهر الذي تبديه السلطات الجديدة للعمل مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في تنفيذ أحكام المرفق ١١ من الاتفاق الإطاري العام للسلام ضُعب بسبب التقسيمات الداخلية في الحكومة والخوف من عودة رد الفعل الوطني في الفترة المتبقية حتى انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ولذلك فإن التقدم الذي أحرز في مجال إعادة الهيكلة كان محدودا.

١٠ - وبدأت رسميا عملية إعادة هيكلة الشرطة المحلية في جمهورية صربسكا بتوقيع اتفاق بين البعثة وسلطات جمهورية صربسكا في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ومنذ ذلك الوقت، شرعت البعثة في تقليص حجم دوائر الشرطة في جمهورية صربسكا ومنح الشهادات لأفراد الشرطة وتدريبهم. بيد أن البعثة لم تتمكن من ضمان إدماج أفراد الشرطة من الأقليات في قوة الشرطة، وذلك أساسا بسبب الظروف السياسية المضطربة في جمهورية صربسكا.

١١ - وعلى الرغم مما سبق ذكره، قامت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بوضع استراتيجية شاملة لتنشيط عملية إعادة هيكلة الشرطة في جمهورية صربسكا، تشمل خطة مفصلة للإدماج التدريجي لأفراد الشرطة من الأقليات. واتفق رئيس الوزراء دوديك ووزير الداخلية ستانكوفيتش، من حيث المبدأ، على إنشاء قوة شرطة متعددة الأعراق في جمهورية صربسكا ونشرها في المرحلة الأولى في منطقة الفصل وفي المناطق التي بدأت فيها عمليات عودة الأقليات بالفعل أو هي وشيكة الوقوع، لا سيما في "المدن المفتوحة" الأربعة (مركونيش غراد، وسيبوفو، ولاكتازي، وسربتش) التي وقّعت بالفعل اتفاقات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أن ترحب بالأقليات العائدة. ثانيا، ووفقا لاتفاق أبرم مع قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات، يجري حاليا إعادة تدريب الأعضاء السابقين في فرقة مكافحة الإرهاب التابعة لجمهورية صربسكا والمسرحيين الآن، والذين منحتهم قوة الشرطة الدولية شهادات، يجري إعادة تدريبهم في بانالوكا لإدماجهم في المستقبل في دوائر الشرطة الخاصة في جمهورية صربسكا. وساعدت قوة الشرطة الدولية وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا على إنشاء هذا الفرع الجديد من شرطة جمهورية صربسكا، الذي سيكلف بمهام لا تؤديها دوائر الشرطة العادية، مثل إزالة المتفجرات، وحماية الشخصيات الكبيرة، وإنقاذ الرهائن.

١٢ - وبالإضافة إلى إعادة هيكلة دوائر الشرطة في كلا الكيانين، واصلت أيضا قوة الشرطة الدولية تقديم مساعدتهما عن طريق تنسيق جهودهما ليصبحا أحسن تجهيزا وتدريباً. وفيما يتعلق بالمعدات، قامت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بتعجيل توزيع صدرات المرور العاكسة، والأصفاد، والمشاعل الكهربائية وإشارات الوقوف اليدوية، ومخاريط تنظيم السير، والأشرطة العاكسة التي توضع حول الذراع ومركبات الشرطة على مختلف دوائر الشرطة وتيسير ذلك.

١٣ - وواصلت أيضا قوة الشرطة الدولية تنفيذ برامج التدريب التابعة لها للمساعدة على إرساء المبادئ الضرورية لعمل الشرطة الديمقراطي في دوائر الشرطة المعاد هيكلتها. وأتم ما مجموعه ١٠ ٠٩٥ من أفراد الشرطة في الاتحاد (٨٨ في المائة من المجموع) دورة دراسية عن الكرامة الإنسانية مدتها أسبوع. وفضلا عن ذلك، أتم ٥٩٦ ٤ من أفراد الشرطة في الاتحاد (٤٠ في المائة من المجموع) الدورة التدريبية الانتقالية، وهي نسخة مركزة من المقرر الدراسي لأكاديمية الشرطة وتركز على المهارات الأساسية للشرطة. وفي جمهورية صربسكا، أتم ما مجموعه ٣ ٧٢١ من أفراد الشرطة (٤٤ في المائة من المجموع) دورة دراسية عن الكرامة الإنسانية وأتم ١٨٧ شرطيا (٢,٢ في المائة من المجموع) الدورة التدريبية الانتقالية. ويتواصل بذل الجهود لمساعدة الشرطة الوطنية في إنشاء أكاديميات حديثة للشرطة. وفي ٣١ آذار/ مارس، تخرجت من أكاديمية الشرطة الاتحادية الدفعة الأولى المكونة من مائة شرطي، وشملت ٣٢ امرأة، وكانت غالبيتها من الطلاب الكروات.

حرية التنقل

١٤ - وكان مجال العمل الفني الرئيسي الثاني الذي انكبت عليه بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو حرية التنقل. وواصلت قوة الشرطة الدولية تنفيذ وإنفاذ سياسة نقاط التفتيش المبينة في التقارير السابقة (انظر الفقرة ٥ من S/1997/468). وتوافق قوة السلطة الدولية في المتوسط على ١٠ نقاط تفتيش في اليوم، لا سيما في المناطق التي يرتفع فيها معدل الإجرام وخلال المناسبات الخاصة، مثل الأحداث الرياضية والتجمعات السياسية.

١٥ - وحدث تغير أساسي آخر في اتجاه تعزيز حرية التنقل لمواطني البوسنة والهرسك ألا وهو بدء العمل بلوحة ترخيص موحدة (انظر الفقرة ١٤ من S/1998/227). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان أحد الأنشطة الرئيسية لدائرة الشؤون المدنية، التي تعمل بالتعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي، تنظيم إصدار اللوحات الجديدة ووثائق التسجيل ورصد توزيعها. وفي ١٢ أيار/ مايو، تسلمت جميع وزارات الداخلية في المقاطعات في الاتحاد وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا لوحات الترخيص والوثائق اللازمة لتوزيعها على الجمهور. ولا شك أن هذه المبادرة حققت نجاحا كما يشهد ذلك عدد المركبات السائرة والحاملة للوحة الترخيص الموحدة الجديدة وعدد المركبات الإضافية التي تركب لها اللوحة الجديدة يوميا.

١٦ - وخلال أسبوع ١٨ أيار/ مايو، أكدت قوة الشرطة المدنية وإدارة الشؤون المدنية أن أصحاب السيارات بكامل أنحاء جمهورية صربسكا وفي المناطق الخاضعة للسيطرة البوسنية في الاتحاد يحصلون

على لوحات الترخيص الجديدة ووثائق التسجيل دون صعوبات. وللأسف، لم يبد المسؤولون في المقاطعات والمناطق البلدية التي يسيطر عليها الكروات التعاون الكافي. وأعاق المسؤولون الكروات هذا العمل بعدم إصدار لوحات الترخيص على الإطلاق وإصدارهم وثائق تسجيل غير قانونية. وقدمت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بالتعاون مع مكتب الممثل السامي احتجاجات قوية للسلطات الكرواتية بشأن حالات عدم الامتثال هذه.

١٧ - وساعد أيضا مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة على تعزيز حرية التنقل في كامل أنحاء البوسنة والهرسك عن طريق الرصد الوثيق للإجراءات الجنائية ضد خمسة من سكان جمهورية صربسكا كانت اعتقلتهم شرطة الاتحاد في شباط/فبراير وآذار/ مارس. وتم احتجاز ثلاثة من هؤلاء الأفراد واتهامهم بارتكاب جرائم حرب بينما اعتُقل الاثنان الآخران باتهامهم بارتكاب جرائم عادية تتعلق بأحداث وقعت قبل الحرب. وادعت سلطات جمهورية صربسكا أن المسؤولين الاتحاديين أمروا باعتقال هؤلاء الأشخاص بهدف إعاقة حرية حركة الصرب ومنع عودة الصرب إلى سراييفو. وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي وبدعم من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قررت البعثة أن من حق شرطة الاتحاد احتجاز الأشخاص المعتقلين. وأطلق سراح واحد من الثلاثة المتهمين بارتكاب جرائم حرب بسبب عدم توفر الأدلة وحوكم آخر وصدر بحقه حكم غير احتجائي. ووجهت إلى أحد الرجلين اللذين اعتقلا بتهمة جرائم قتل عادية تهمة القتل الخطأ وأطلق سراحه بكفالة في رهن الاستئناف. ولا يزال بقية الأفراد محتجزين.

التفتيش عن الأسلحة

١٨ - ساعدت قوة الشرطة الدولية، كجزء من عملياتها العادية، قوة تثبيت الاستقرار في تنفيذ برنامج عملية الحصاد، الذي يمنح بموجبه العفو للأفراد الذين يعيدون الأسلحة والألغام والمعدات لمواقع محددة تابعة لقوة تثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية في الفترة ما بين ٢ آذار/ مارس و ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨. وبالتعاون مع الشرطة المحلية، جمعت قوة الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار ٦ ٧٩٩ لغما، و ٨٧٣ ٥ طلقة مدفعية مشتركة، و ٤١٢ ٢ قطعة سلاح صغيرة، و ١٢٩ ٦١٠ طلقة ذخيرة، و ٢٣ ٣٦٩ قطعة ذخيرة غير متفجرة.

١٩ - وعلى إثر استعراض قوة الشرطة الدولية لسياستها في مجال التفتيش عن الأسلحة، غيرت وتيرة زياراتها لمراكز الشرطة المحلية. وصارت تفتش مراكز الشرطة مرة كل ثلاثة أشهر بدلا من مرة كل شهر، وهكذا نفذت ٩٠ عملية بحث عن الأسلحة في كامل أنحاء البوسنة والهرسك في الفترة ما بين ١ آذار/ مارس و ٢٠ أيار/ مايو. وأدت أربع عمليات تفتيش فقط في جمهورية صربسكا وأربع عمليات في الاتحاد إلى مصادرة الأسلحة غير المشروعة. وفي المجموع، جمعت قوة الشرطة الدولية خلال هذه العمليات ٤٠٠ ٤ طلقة ذخيرة، و ٦٨ قطعة سلاح غير مشروع.

الحوادث

٢٠ - واصلت قوة الشرطة الدولية، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي وقوة تثبيت الاستقرار، إنزال عقوبات بمسؤولي الشرطة المحليين الذين يتباهون بعدم التقيد بصورة جسيمة للاتفاقات التي عقدتها سلطاتهم السياسية بشأن إعادة تشكيل الشرطة، وبخاصة في المناطق المخصصة لعودة اللاجئين والمشردين من الأقليات.

٢١ - وفي بلدية برونزور التي يسيطر عليها الكروات، في الكانتون ٧، أسفر التدخل القوي من جانب قوة الشرطة الدولية والشؤون المدنية لدى وزير داخلية الكانتون عن تنحية رئيس الشرطة غير المعتمد الذي رفض على مدى العدة أشهر السابقة، اتخاذ خطوات لكي يصبح معتمدا، ولم يتعاون من جهود قوة الشرطة الدولية لتنفيذ دوريات مشتركة بين الشرطة الكرواتية والبوسنية، ولم يحقق في الجريمة المنظمة.

٢٢ - وبين بداية العام و ٢٠ أيار/ مايو، وقعت ٤٦ حالة هجوم (عمليات حريق عمد واعتداء بدني) ضد البوسنيين والصربيين العائدين في بلدية ستولاك التي يسيطر عليها الكروات، في الكانتون ٧. ونظرا لعدم إحراز أي تقدم في التحقيقات في هذه الجرائم، كتبت قوة الشرطة الدولية رسالة لتجريد رئيس شرطة ستولاك من صفته الرسمية، وقام وزير داخلية الكانتون في وقت لاحق بتنحيته من منصبه. وبعد ذلك، طلبت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، إلحاق مراقب أقدم لقوة الشرطة الدولية في مكتب رئيس شرطة ستولاك، ووافقت السلطات البلدية على ذلك، لكي يراقب عن كثب العمليات اليومية التي تقوم بها الشرطة المحلية لتلك البلدية.

٢٣ - وفي درفار، وهي بلدية أخرى تخضع لسيطرة الكروات في الكانتون ١٠، لم يقم رئيس الشرطة على مدى عدة أشهر بإجراء تحقيق حسب الأصول في عشرات الهجمات (حريق عمد، مضايقات، اعتداءات) التي ارتكبت منذ بداية العام ضد الصرب العائدين إلى منازلهم. وبعد مقتل اثنين من الراشدين الصرب وإخفاق السلطات على صعيدي البلدية والكانتون في الاستجابة بقوة لذلك الحادث، قام ممثلي الخاص، ومفوض قوة الشرطة الدولية، والممثل السامي، بتوجيه رسالة إلى سلطات الكانتون في ١٧ نيسان/أبريل لتجريد رئيس الشرطة من صفته الرسمية وتنحية نائب عمدة درفار، والمطالبة باستقالة وزير داخلية الكانتون. وبالإضافة إلى ذلك، قامت قوة الشرطة الدولية بنشر أفرقة تحقيق خاصة إلى درفار لمساعدة الشرطة المحلية على إجراء تحليل شامل لجميع الحوادث التي وقعت مؤخرا في البلدية.

٢٤ - وفي وقت لاحق، في ٢٤ نيسان/أبريل، قام حشد يتألف من عدة مئات من الكروات بمهاجمة مكاتب البلدية ومركز قوة الشرطة الدولية في درفار. وأدى ذلك إلى إصابة العمدة الصربي (المنتخب في الانتخابات البلدية التي أجريت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧) وأجلي على أيدي أفراد قوة الشرطة الدولية أولا إلى مركز قوة الشرطة الدولية ثم بواسطة قوة تثبيت الاستقرار للعلاج في بنياووكا. وعندما أشعل الحشد النار في أماكن عمل قوة الشرطة الدولية، أجلي أفراد القوة إلى قاعدة قريبة تابعة لقوة تثبيت الاستقرار. وفي وقت

لاحق، استهدف مجمع للوحدات السكنية مخصص لإقامة الصرب العائدين وأشعلت فيه النيران، الأمر الذي جعل نحو ١٦٠ من الصرب بلا مأوى.

٢٥ - وثمة حالة أخرى طالبت فيها البعثة بتنحية رئيس الشرطة، أعقبت تحقيق مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة في ادعاءات بوقوع تعذيب وسوء معاملة من جانب شرطة تسليك. وبعد تدخلات متكررة من جانب بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لدى سلطات جمهورية صربسكا، استبدل رئيس شرطة تسليك. وبالإضافة إلى ذلك، أرسل فريق تحقيق خاص من وزارة داخلية جمهورية صربسكا للتحقيق في الحالات التي أثارها مكتب حقوق الإنسان.

التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى

٢٦ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تعاونها الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وخلال الفترة التي يشملها التقرير، ساعدت قوة الشرطة الدولية على وضع خطط أمنية مع الشرطة المحلية لدورات المجالس البلدية، وهي تعمل حالياً مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحضير للانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وكجزء من استجابة المجتمع الدولي لعجز الأحزاب السياسية المحلية عن التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء حكومة بلدية في سربرينيتشا بعد انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، افتتحت الشؤون المدنية مكتباً في تلك البلدية. كما شارك موظفو الشؤون المدنية، مع قوة الشرطة الدولية، في عملية اعتماد مسؤولي البلديات التي جرت تحت إدارة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعد الانتخابات. ويتمتع موظفو الإعلام في البعثة بالعضوية الكاملة في لجنة خبراء وسائل الإعلام التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ نيسان/أبريل.

تحقيقات أفراد انفاذ القانون المحليين في انتهاكات حقوق الإنسان

٢٧ - بالإضافة إلى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في تسليك (انظر الفقرة ٢٥)، عالج مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة أكثر من ٩٠٠ حالة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان المدعاة حتى ٣١ أيار/مايو. ويتعلق كثير من هذه الحالات باعتداءات مباشرة من جانب الشرطة، في حين تنطوي حالات أخرى على إهمال الشرطة المحلية في الاستجابة للجرائم المرتكبة ضد الأقليات. وهناك حالات أخرى تتصل بالمنازعات على الممتلكات وتنطوي على اعتداءات من جانب سلطات الإسكان ضد الأقليات.

٢٨ - وأحد الحالات الخاصة التي عالجها مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تتعلق باعتقال غوران فاسيتش في شباط/فبراير، وهو بوسني صربي متهم بقتل نائب رئيس الوزراء هاكيا تورايليك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عندما كان الأخير تحت حماية قوة الأمم المتحدة للحماية (انظر الفقرة ٢٢ من الوثيقة S/1998/227). وفي ٣ نيسان/أبريل، نشرت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تقريراً عن تحقيقها وتلقى أربعة من ضباط شرطة الكانتون ٩ من سراييفو رسائل بعدم الامتثال فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالسيد فاسيتش. ومنذ ذلك الوقت، نفذ الكانتون ٩ سلسلة من التوصيات التي كانت مدرجة في تقرير البعثة.

٢٩ - وشرع في نيسان/أبريل في اتخاذ إجراءات جنائية ضد حارسين سابقين للسجن العسكري في قضية تتعلق بأسيري حرب سابقين من صرب البوسنة احتجزتهما السلطات العسكرية التابعة للاتحاد في مكان سري في الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وآب/أغسطس ١٩٩٧. وتعدّد جلسات الاستماع أمام المحكمة البلدية في زينكا. وقد تدخل ممثلي الخاص شخصيا لدى الحكومة الاتحادية لضمان عرض القضية على السلطة القضائية في أقرب وقت ممكن.

الشؤون المدنية

٣٠ - يقوم مكتب الشؤون المدنية التابع للبعثة، بالإضافة إلى ما يقوم به من نشاط يومي في تقديم مشورة سياسية لقوة الشرطة الدولية ومكتب الممثل الخاص، بالعمل بصورة نشطة لتنظيم ومراقبة إنتاج وتوزيع لوحات الترخيص العادية، على النحو الموصوف أعلاه. كما يعمل موظفو الشؤون المدنية على نحو وثيق مع قوة الشرطة الدولية فيما يتعلق بإعادة تشكيل الشرطة في كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا، وكذلك بشأن المسائل المتصلة بتجريد مسؤولي الشرطة من صفتهم الرسمية. وبغية تعزيز التنسيق، يوزع موظفو الشؤون المدنية للعمل كمستشارين لمفوض قوة الشرطة الدولية ونائب المفوض لشؤون العمليات.

٣١ - كما يعمل مكتب الشؤون المدنية بصورة وثيقة مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في البوسنة والهرسك. وفي درفار، على سبيل المثال، أعد مكتب الشؤون المدنية وقوة الشرطة الدولية خططا تنفيذية مع قوة تثبيت الاستقرار ومكتب الممثل السامي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتعامل مع العدد الكبير من الصرب الذين عادوا في أوائل الربيع. وبعد مقتل اثنين من الصرب العائدين (انظر الفقرة ٢٣)، أوفد المكتب عددا من موظفيه إلى درفار للعمل على التوصل إلى تفهم أكبر للأزمة الآخذة في التفاقم في تلك البلدية. وبعد حادث الشغب الذي وصف في موضع سابق، عمل موظفو الشؤون المدنية مع قوة الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار ومكتب الممثل السامي ومفوضية شؤون اللاجئين لوضع استراتيجية متماسكة.

٣٢ - ويعمل موظفو الشؤون المدنية بصورة وثيقة مع مفوضية شؤون اللاجئين وفرق العمل المعنية بالعودة والتعمير في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وعلى الصعيد العملي، أسفرت المساعي الحميدة للشؤون المدنية، على سبيل المثال، عن تمكين الشركات العامة من الاتحاد وجمهورية صربسكا من إعادة توصيل أنابيب توزيع المياه، وبالتالي من تحسين توفير المياه في سراييفو.

الأنشطة الأخرى

٣٣ - شارك موظفو الصحافة والإعلام في النطاق الكامل لأنشطة البعثة عن طريق تزويد الصحافة المحلية والجماهير بمعلومات دقيقة في الوقت المناسب. ويتعلق أحد المشاريع الخاصة بتقديم دعم من أجل إنشاء محطة إذاعة لاتحاد الطلاب بجمهورية صربسكا في بنياوكا.

٣٤ - وقامت وحدة الصندوق الاستئماني بتمويل ٢٢ من المشاريع الصغيرة الجديدة في الكانتون ٩ وواصلت دعم إعادة إنشاء الخدمات الطبية والمساكن العامة في سراييفو. وعززت الوحدة شراكتها مع قوة

تثبيت الاستقرار، التي تقوم بإدارة تعمير المدارس الابتدائية والعيادات الصحية في القطاع الصربي من سراييفو.

٣٥ - والصندوق الاستثماري لبرنامج تقديم المساعدة للشرطة في البوسنة والهرسك هو برنامج طوعي يستهدف التماس التمويل من الدول الأعضاء من أجل تحديث وتحسين نوعية المعدات فضلا عن استكمال التدريب الذي يتلقاه الضباط من قوات الشرطة التابعة للاتحاد ولجمهورية صربسكا. وقد حددت البعثة ١٠ مجالات مستهدفة للتمويل، تشمل الاتصالات، وعلوم الطب الشرعي، والتحقيقات الجنائية، وإدارة معلومات الشرطة. وقد تم الالتزام بـ ٩٤ في المائة من إجمالي المساهمات التي تلقاها الصندوق الاستثماري حتى نهاية عام ١٩٩٧ - ٧٤٥ ٧٨٥ ٢ دولار. وحتى هذا التاريخ من عام ١٩٩٨، ورد مبلغ قدره ٣٠٣ ٢٥٤ ٥ دولار يجري حاليا برمجته. وإضافة إلى ذلك، قدم المانحون الثنائيون مبلغ ٣ ٢٨٠ ٠٠٠ دولار لبرنامج تطوير الشرطة في الاتحاد. وفي ضوء المساهمات التي تلقاها الصندوق والمساهمات الواردة من المانحين الثنائيين فإن النقص في برنامج تطوير الشرطة يبلغ ٧٦٦ ٥٥ دولار.

إدارة البعثة

٣٦ - خلال الفترة التي يشملها التقرير، اضطلعت البعثة بتقييم مستفيض لدور البعثة وعملياتها، مما أبرز الحاجة إلى مزيد من التنسيق وتبادل المعلومات. وفي ضوء إعادة التقييم، قام المفوض الجديد بتحويل التركيز من مراقبة الشرطة إلى تطوير الشرطة باعتبار أن ذلك الهدف هو الهدف الرئيسي الطويل الأجل لقوة الشرطة الدولية كما قام بتحديد أهداف أوضح للأداء بغية قياس التقدم في هذا الهدف وغيره من أهداف قوة الشرطة الدولية.

٣٧ - ونظرا لإضافة مسؤوليات جديدة إلى الدور الذي تضطلع به قوة الشرطة الدولية بموجب قرارات متعاقبة صادرة عن مجلس الأمن، فقد نشأت بصورة غير مقصودة سلسلة قيادة مستقلة لكل من التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وتطوير الشرطة المحلية، ورصد النشاط التنفيذي للشرطة المحلية. وقد قام المفوض الآن بتجميع الأنشطة الثلاثة جميعها تحت مسؤولية المركز والقادة الإقليميين المسؤولين أمام نائب المفوض (العمليات). وفي المستقبل، سيكون نائب المفوض هذا مسؤولا عن الأداء في هذه المجالات. ولكي تكون قوة الشرطة الدولية فعالة، يلزم توفر نظم أفضل للحصول على المعلومات الإدارية، واستعراض جميع أشكال التدريب الداخلي للمراقبين، والتحقيق في حالات انتهاك النظام والقواعد، وإنشاء أو تنفيذ إجراءات تشغيلية جديدة. وتوجد حاليا وحدات جديدة أو محسنة بقيادة نائب ثان للمفوض (دعم العمليات) لمعالجة هذه المسائل.

٣٨ - وتعتزم البعثة جعل إصلاح الشرطة المحلية المهمة الرئيسية الطويلة الأجل لقوة الشرطة الدولية في المستقبل. وفي الوقت ذاته، ستواصل القوة القيام بدور تنفيذي في رصد الشرطة المحلية، بما في ذلك تهيئة بيئة آمنة لعودة المشردين واللاجئين، والتصدي لنقاط التفتيش غير القانونية، والبحث في مراكز الشرطة والسجون عن المفقودين، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وسيوفر سوء السلوك في هذه

المجالات معلومات عن نوع التدريب الإضافي الذي ما زال من المتعين توفيره للشرطة المحلية. ومن ثم فإن الرصد يصبح أساساً لإصلاح الشرطة وستدخل نتائج الرصد مباشرة في جهود الإصلاح. وفي الوقت ذاته، فإنه سيوفر وسيلة يمكن عن طريقها أن تقيس قوة الشرطة الدولية أداءها وتوفر معلومات وقائية للدول المانحة بشأن ما يجري إحرازه من تقدم. كما سيوفر الرصد إحساساً بالأمن لدى ضباط الشرطة من فئات الأقليات الذين أدمجوا مؤخراً في الشرطة التي كانت تتألف في السابق من عنصر إثني واحد.

٣٩ - وأنجع وسيلة للتأثير على إصلاح الشرطة المحلية هي إلحاق مراقبين مختارين من قوة الشرطة الدولية بصفة دائمة مع الرؤساء المحليين للشرطة أو ضباط الشرطة الأقدم في أماكن عملهم. وبهذه الطريقة، سيكون بإمكان مراقبي قوة الشرطة الدولية أن يستفسر عن الاتجاهات والممارسات، ومعرفة نوع التدريب أو المعدات الإضافية التي تعطي أكبر قيمة مقابل الأموال المنفقة، وتكون رأي بشأن الكفاءة المهنية للضباط الأقدم. وفي الحالات التي تكون فيها عمليات التخويف ضد العائدين من الأقليات مهمة على الصعيد المحلي، وتوجد شكوك بشأن نزاهة ضابط محلي كبير، سيكون من الأسر الحكم عما إذا كان ذلك الضابط هو جزء من مؤامرة التخويف تلك أو مسهما فيها بصورة غير مباشرة عن طريق إهمال الواجبات المهنية.

٤٠ - وقد وافق وزيراً داخلية جمهورية صربسكا والاتحاد على الاقتراح الداعي إلى إلحاق مراقبين مع ضباط الشرطة الأقدم وعلى وضع مراقب لقوة الشرطة المحلية في وزارتيهما. وسيطلب تنفيذ هذه المبادرة تخطيطاً دقيقاً. فلكي تكون هذه العملية مثمرة، من المهم للغاية أن يحوز مراقبو قوة الشرطة الدولية الملحقين مع رؤساء الشرطة المحلية على الاحترام وأن تتوفر لهم الخبرات والمعارف الملائمة بأعمال الشرطة. ويعكف حالياً مفوض قوة الشرطة الدولية على دراسة ما إذا كان هناك عدد كاف من الضباط ذوي المؤهلات الملائمة داخل القوة.

ثالثاً - متابعة القرارات ١١٤٤ (١٩٩٧) و ١١٦٨ (١٩٩٨)

٤١ - في تقريره السابق (S/1998/227) قدمت مجملاً عن خطة البعثة لتنفيذ الطلبات الواردة في استنتاجات الاجتماع الذي عقده مجلس تنفيذ السلام في بون، بالصيغة التي أيدتها القرار ١١٤٤ (١٩٩٧). ثم أذن مجلس الأمن في القرار ١١٦٨ (١٩٩٨) بالزيادة التي طلبتها في عدد أفراد الشرطة الدولية، للقيام بتدريب خاص في عدد من المجالات المتصلة بمسائل أساسية تتعلق بالأمن العام. وبما أنه بدأ بالفعل وضع خطط تفصيلية، وجهت بعد يوم واحد من اتخاذ المجلس للقرار ١١٦٨ (١٩٩٨)، طلبات إلى الدول الأعضاء لتقدم أفراد الشرطة المتخصصين لإجراء التدريب.

٤٢ - وفي القرار نفسه، سلم مجلس الأمن بأن النجاح في مجال إصلاح الشرطة في البوسنة والهرسك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإصلاح القضائي المكمل له، ووافق على النظر على وجه السرعة في برنامج لمراقبة المحاكم بقيادة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، في إطار برنامج شامل، على النحو الذي أجمله

مكتب الممثل السامي. وطلب المجلس في هذا السياق أن أقدم "توصيات بشأن إمكانية الاستعانة بالأفراد المعينين محليا، في حدود ما هو عملي وإمكانية التمويل عن طريق التبرعات".

٤٣ - وأعضاء مجلس الأمن يتذكرون ولا شك أنني قدمت بشيء من التفصيل في تقريرتي السابق (S/1998/227، الفقرات من ٤٤ إلى ٤٦) أفكارا بشأن برنامج مراقبة المحاكم. ويتألف هيكل الموظفين الأساسي من ثلاثة موظفين من الفئة الفنية في كل واحدة من المناطق السبع التي تقع تحت مسؤولية البعثة، للقيام بالرصد والإبلاغ الفعليين، إضافة إلى خمسة موظفين من الفئة الفنية في المقر لتحليل التقارير وإقامة الصلة مع المنظمات الأخرى بشأن تصميم وإعداد برامج التدريب وإعادة التنظيم. ومن الممكن، بل من المستحسن، أن يتضمن هذا الهيكل موظفا من رعايا البلد في كل منطقة وموظفا آخر من رعايا ذلك البلد في المقر. وينبغي أن تكون الأفرقة مجهزة بما فيه الكفاية ومدعومة بعدد كاف من المساعدين اللغويين.

٤٤ - ولأسباب عملية، ونظرا لحساسية المهمة، لن يشترك الموظفون من رعايا البلد في تلك المناطق اشتراكا مباشرا في عملية الرصد نفسها، بل سيشرفون أساسا على إقامة الصلة بالسلطات القضائية المحلية وتقديم المشورة إلى القائمين بالرصد الدوليين بشأن المسائل القضائية المحلية. وبإمكانهم في الوقت نفسه أن يقوموا بدور مركز التنسيق فيما يتعلق بالأنشطة التي ستجري فيما بعد في المنطقة في مجال برنامج الإصلاح القانوني، بما في ذلك التدريب وإعادة التنظيم. ويشترك الموظف الوطني في المقر في إجراء تقييم أعم لنظام المحاكم يسبق التخطيط لإصلاح النظام القانوني في المستقبل. وبإمكان هذا الموظف أن يقوم بتنسيق الأنشطة التي ستجري فيما بعد في مجالي التدريب وإعادة التنظيم.

٤٥ - أما بالنسبة لمسألة التمويل، فإنني مدرك أن عدة بلدان مساهمة بقوات وبأفراد للشرطة تعارض التمويل بالتبرعات للأنشطة المطلوب القيام بها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإنني أؤيد هذا الرأي، إذ أن التجربة أظهرت عدم إمكانية الاعتماد على التمويل بالتبرعات وهو بالتالي غير مناسب لتمويل المهام المطلوب القيام بها. وينبغي تمويل هذه المهام بوصفها أنشطة للمنظمة.

رابعا - أنشطة منظومة الأمم المتحدة

٤٦ - يرى ممثلي الخاص أن من المهم للغاية استمرار وتعزيز علاقات العمل السلسلة فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في البوسنة والهرسك، عن طريق الاعتراف باهتماماتها وشواغلها المشتركة وتنسيق أنشطتها، لا سيما ما يرمي منها إلى تعزيز أنشطة حقوق الإنسان وتحقيق توازن أفضل بين الجنسين داخل مجتمع وكالات الأمم المتحدة. ومن المهام الرئيسية التي سيضطلع بها في البوسنة والهرسك في المستقبل وضع منهج تعليمي للقضاء على التحريض على الكراهية في كتب التاريخ والاستعمالات اللغوية وكذلك في المواد الثقافية والتعليمية.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٤٧ - تواصل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تلبية الاحتياجات الطارئة في مجال الأمن الغذائي وتنسيق الأنشطة في القطاع الزراعي. وتقوم المنظمة أيضا بتوفير المساعدة التقنية الحيوية وإسداء المشورة ومواصلة مشروعها المتخصص في مجال مراقبة جودة البذور، وسينتهي مشروعها لمضاعفة البذور في أواخر أيار/ مايو ١٩٩٨. وتواصل المنظمة حاليا مناقشاتها بشأن ضمان التزام مختبرات البذور في البوسنة والهرسك بمعايير الوكالة الدولية لاختبار البذور مما سيسمح للبلد بإصدار شهادات بذور دولية، بعد اعتماد المختبرات، لدى الوكالة، وتصدير البذور بعد ذلك إلى الأسواق الدولية. وتقوم المنظمة حاليا بتقديم المساعدة إلى وزارة الزراعة الاتحادية ووزارة الزراعة في جمهورية صربسكا على صياغة استراتيجيات متوسطة الأجل للتنمية المستدامة في جميع مجالات الزراعة في البوسنة والهرسك.

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٤٨ - يقوم مكتب سراييفو الميداني، وهو أحد ثلاثة مكاتب أنشأتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدعم الجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام في لاهاي في مجال التحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب سراييفو الميداني بالتنسيق بين الشرطة المحلية، (تحت إشراف قوة الشرطة الدولية) وقوات الأمن التابعة لقوة تثبيت الاستقرار للقيام ببرنامج إخراج الجثث من القبور الذي سيجري في صيف ١٩٩٨ لجمع الأدلة دعما للتحقيقات الجارية. وإثر مناقشات مشجعة بين سلطات جمهورية صربسكا ومكتب المدعي العام، اتخذت المحكمة خطوات لإنشاء مكتب للتنسيق في بانيا لوكا.

منظمة العمل الدولية

٤٩ - واصلت منظمة العمل الدولية تركيزها على تدريب الفئات الضعيفة من العاطلين عن العمل في مجالات البناء في الشمال الغربي من الاتحاد (بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وتدريب العاطلين عن العمل في مجالي الكهرباء والميكانيكا في غورازدي (بتمويل من حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وتعزيز إنشاء المؤسسات الصغيرة جدا عن طريق مراكز جديدة لتطوير الأعمال التجارية قرب بريكو، وبيهاك، وبانيا لوكا؛ والإعداد لإنشاء مراكز مماثلة حول سراييفو (بتمويل من حكومة إيطاليا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وتشجيع الحوار الاجتماعي (بتمويل من حكومة إيطاليا).

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٥٠ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إضافة إلى ما تقوم به من مهمتي الرصد والإبلاغ، تقييم القوانين التي تنظم تعيين القضاة في الاتحاد. ويجري حاليا وضع اللمسات النهائية لتقرير يصف المشاكل الرئيسية في هذا المجال. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنشطتها في المجال القضائي وشاركت في إنشاء فريق من الخبراء لصياغة قانون جنائي جديد وقانون للإجراءات الجنائية لجمهورية صربسكا. وتواصل المفوضية تقديم الدعم إلى مؤسسات حقوق الإنسان المنشأة بموجب اتفاق دايتون، كما ساهمت في رصد جوانب تتعلق بحقوق الإنسان في إعلان سراييفو المتعلق بالعودة. وتشجع

المفوضية تنفيذ الأنشطة المتصلة بنوع الجنس داخل وكالات الأمم المتحدة وبدأت مشروع تدريب متخصص يتعلق بحقوق الإنسان لفائدة القائمين بالرصد التابعين لقوة الشرطة الدولية.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٥١ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودها لتنفيذ المرفق ٧ من اتفاق دايتون. وتفيد تقديراتها أن ٢٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرّد عادوا إلى البوسنة والهرسك منذ بداية هذا العام. ومن بين هؤلاء عاد ٢٣٠ شخصا فقط إلى جمهورية صربسكا. ويقدر أن عدد الأشخاص المشردين الذين عادوا إلى ديارهم الأصلية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بلغ ٨٤٠ ٣. منهم ٢ ٠٠٠ عادوا إلى مناطق الأقليات، وسجلت درفار (التي عاد إليها نحو ٩٠٠) وسراييفو (التي عاد إليها نحو ٤٩٠) أعلى الأرقام. والمفوضية قلقة لأن عدد العائدين الذين يسجلون أسماءهم لدى السلطات المحلية في تناقص، مما يمنعهم في معظم الأحيان من الحصول على الخدمات الاجتماعية التي تمويلها الدولة.

٥٢ - وواصلت المفوضية تشجيع عودة الأقليات عن طريق مبادرة "المدن المفتوحة". وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعترفت المفوضية بمدينة زينكا الاتحادية بوصفها "المدينة المفتوحة" الحادية عشرة. وشجعت المفوضية أيضا حرية الحركة عن طريق خطوط النقل بالحافلات بين الكيانات التي بلغ عددها ٢٤ خطا، التي نقلت منذ بداية هذا العام ٢٠٠ ٠٠٠ شخص عبر الحدود الفاصلة بين الكيانات.

٥٣ - وتواصل المفوضية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي، تقديم الدعم لجمهورية صربسكا والوزارات الاتحادية المسؤولة عن عودة الأشخاص المشردين ورعايتهم. وفي آذار/مارس، سنّ الاتحاد أخيرا تشريعات تتعلق بالإسكان وتمثل خطوة أخرى نحو الامتثال ل ضمانات العودة الواردة في المرفق ٧ من اتفاق دايتون. ومن المتوقع أن تنظر الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قريبا في مشروع قانون يتعلق بالملكية. وتتعاون المفوضية ومكتب الممثل السامي ومجلس أوروبا في مساعدة الكيانيين على صياغة مشاريع قوانين تتعلق بالمواطنة، والهجرة، واللجوء.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٥٤ - واصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التركيز على برامجها الخمسة الجارية. ففي مجال التعليم، عززت اليونيسيف مشروعها للتعليم التفاعلي، بالتعاون مع الجامعات، واشترت حق نشر ١٠ مؤلفات أدبية عالمية لتوزيعها على جميع المدارس الابتدائية في الكيانيين. ووسعت اليونيسيف مشروعها النفسي الاجتماعي ليشمل أعداد المدرسين والمربين - النفسانيين في المدارس الثانوية لتلبية احتياجات المراهقين. وفي إطار برنامج الدعوة الذي تقوم به اليونيسيف. كما واصلت اليونيسيف تدريب المعلمين في مجال حقوق الطفل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية وذلك في إطار برنامج الدعوة الذي تنهض به. وتواصل اليونيسيف كذلك برنامجا موسعا للتدريب على اكتشاف تسرب المياه ورصد جودة المياه، وذلك في إطار برنامج الماء والإصحاح الذي تنهض به. ومنحت اليونيسيف لقب "مستشفى ملائم للأطفال" لجناحي التوليد في مستشفين أحدهما شرقي موستار والآخر في غربي موستار.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٥ - يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تركيز أنشطته على برامج إنمائية متعددة القطاعات للمناطق تدعمها مشاريع قطاعية وطنية منتقاة وعلى التقديم مساعدة في وضع السياسات. وترمي البرامج المتكاملة إلى الجمع بين إصلاح الهياكل المادية والهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية مع بذل جهود إنمائية على صعيد المجتمع المحلي لتعزيز الوثام الاجتماعي وتهيئة بيئة مواتية لعودة اللاجئين والمشردين، وكفالة تيسير اندماجهم بين السكان. وتعمل هذه البرامج على نقل مسؤولية إدارة الخدمات بصورة متزايدة إلى السلطات المحلية. ويقوم البرنامج الإنمائي حالياً بتنفيذ برنامج القروي للتوظيف، على نطاق واسع. وكتدبير انتقالي قصير الأجل، يوفر البرنامج عدداً محدوداً من الوظائف للسكان المتضررين بالحرب ويسعى في الوقت نفسه إلى المساعدة في إصلاح الضرر الشديد الذي لحق بالهياكل الأساسية والبيئة. وتجري هذه الأنشطة إلى جانب برامج التدريب المهني وبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لكفالة استدامتها.

٥٦ - ويجري الإعداد لنقل مسؤوليات إزالة الألغام في البوسنة والهرسك، من الأمم المتحدة إلى الحكومة، في الموعد المقرر، وهو ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقد وقع مرسوم جمهورية صربسكا في ٢٣ نيسان/أبريل، ومن المنتظر أن يوقع المرسوم الاتحادي في نهاية أيار/مايو، وبذلك تكتمل الخطوات القانونية اللازمة لإنشاء الهياكل المؤسسية في البوسنة والهرسك لإزالة الألغام. وتعتد اجتماعات دورية بين كل من لجنة إزالة الألغام في البوسنة والهرسك ومجلس المانحين تتركز على إنشاء مركز لإزالة الألغام في البوسنة والهرسك ومراكز لإزالة الألغام في الكيان، ووضع خطة عمل وطنية لإزالة الألغام. ويشارك الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمستشار العسكري للممثل السامي في رئاسة مجلس المانحين.

٥٧ - ومن المتوقع أن يكتمل وضع برنامج إزالة الألغام في البوسنة والهرسك في منتصف عام ١٩٩٨، وأن يشمل إدماج وتوسيع القدرات المتوفرة بالفعل لدى مركز البوسنة والهرسك/الأمم المتحدة لإزالة الألغام. وستجري أنشطة البرنامج عن طريق مركز إزالة الألغام في البوسنة والهرسك في سراييفو، الذي يتولى مهمة التنسيق والتوجيه لأنشطة إزالة الألغام على صعيد البلد. ويجري في كل من الكيانين إنشاء مراكز لإزالة الألغام ستكون مسؤولة عن تنسيق وتنفيذ أنشطة إزالة الألغام في منطقة كل منها. ومن العناصر الأساسية في البرنامج الذي ينفذه البرنامج الإنمائي تدريب موظفي الإدارة العليا في المؤسسات الحكومية على تنفيذ العناصر البرنامجية الأربعة (التوعية بمخاطر الألغام، ومسح حقول الألغام، وتطهير الحقول من الألغام، والتدريب). ويضطلع البرنامج كذلك بأعباء الرصد المباشر ومراقبة الجودة لجميع الأنشطة.

٥٨ - وقام مركز البوسنة والهرسك/الأمم المتحدة لإزالة الألغام بتدريب ١٦٠ فرداً وتجهيزهم ونشرهم لإزالة الألغام في ٤ مناطق (بيهاتش، بانيالوكا، موستار، توزلا). وتوجد أموال تكفي لوزع أفرقة إزالة الألغام هذه حتى نهاية حزيران/يونيه. وتسمح مساهمة خاصة قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدرها ٢,٦ ملايين الدولارات إلى الصندوق الاستثماري للبرنامج الإنمائي بتشغيل ست أفرقة إضافية لإزالة الألغام. وقد دربت هذه الأفرقة التي تعمل حالياً في المناطق ذات الأولوية التي عينتها المفوضية وفي مناطق مختارة أخرى من مناطق عودة الأقليات. وتتواصل في هذه الفترة الانتقالية (١ كانون الثاني/يناير

٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨) الأنشطة المتعلقة باستكمال قاعدة البيانات عن حقول الألغام وكذلك بحملات التوعية بمخاطر الألغام.

٥٩ - وبرنامج إزالة الألغام في البوسنة والهرسك ممول من التبرعات من مختلف المانحين عن طريق الصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإزالة الألغام في البوسنة والهرسك، الذي أنشئ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ومثلما ورد في التقرير الموحد عن تنفيذ نداء الأمم المتحدة، ورد إلى حد الآن مبلغ ٥,٣ من ملايين الدولارات ومن المتوقع ورود ٤,٢٥ من ملايين الدولارات. والبرنامج الإنمائي، المسؤول عن إدارة وتنسيق هذا الصندوق الاستثماري، بحاجة عاجلة إلى المزيد من الالتزامات الجديدة لفائدة هذا البرنامج.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٦٠ - تركز منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) جهودها على وضع المناهج التعليمية في المدارس. وقد أجرت اليونسكو، بالتشاور مع وزارة التعليم الاتحادية وبالتعاون مع منظمات دولية أخرى، تحليلاً لكتب المواد الإنسانية الدراسية للتعليم الابتدائي والثانوي في الاتحاد، وأعدت مقترحا لوضع منهج تعليمي. ووضعت اليونسكو أيضاً الصيغة النهائية لتقرير عن حالة إعادة بناء المدارس في كل من الكيانين. وفي مجال التراث الثقافي، تقوم اليونسكو بإعداد مشروع لترميم مدينة موستار القديمة. وأعدت اليونسكو بالتعاون مع المسؤولين البوسنيين دراسة عن التشريعات المتصلة بالتراث الثقافي في البوسنة والهرسك للمساعدة على وضع مشاريع قوانين جديدة في هذا المجال. وفي غورازدي، ستفتتح اليونسكو قريباً مركزاً تديره منظمة غير حكومية محلية مخصصة لتقديم المساعدة التعليمية إلى النساء المشرديات، وهي تعد أنشطة لإدراج الدخل في المنطقة الشمالية الشرقية من الاتحاد وفي جمهورية صربسكا.

البنك الدولي

٦١ - ما فتئ تركيز البنك الدولي منصباً على ثلاثة أوجه من بعثته لإعادة تعمير البوسنة والهرسك: تنسيق المعونة، وتنفيذ المشاريع، وإسداء المشورة بشأن السياسة الاقتصادية. وفي يومي ٧ و ٨ أيار/مايو، شارك البنك الدولي مع اللجنة الأوروبية في استضافة المؤتمر الرابع لإعلان التبرعات المعقود في بروكسل، حيث اجتمع ممثلون عن ٤٨ بلداً و ٣٠ منظمة وتعهدوا بدفع مبلغ إضافي قدره ١,٢٥ بليون دولار. ورحب المانحون بالتعامل بين جمهورية صربسكا ووفود الاتحاد ودعوا إلى تقديم دعم مالي للبرامج التي تيسر عودة اللاجئين والمشردين.

٦٢ - وحدث أيضاً تقدم ملموس في تنفيذ الـ ٢٢ مشروعاً التي يمولها ويديرها البنك في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وما زال العمل جارياً في برنامج لإعادة التعمير بمبلغ ٥,١ بليون دولار اعتمد بعد اتفاق دايتون. وبلغت الآن المدفوعات الإجمالية من حافظة البنك وقدرها ٤٣٥ مليون دولار ٨٠ في المائة من الالتزامات. وفي جمهورية صربسكا، يعتزم البنك الدولي إنفاق مبلغ يتراوح ما بين ٧٠ و ٨٠ مليون دولار هذا العام في مشروع إعادة التعمير ومشروع رائد لتوفير تسهيلات ائتمانية محددة للمشاريع المحلية،

وللبرامج القائمة حالياً. وفي الاتحاد، قام البنك الدولي مؤخراً بتمويل عملية لإصلاح شبكة الغاز في سراييفو. ومن المتوقع أن يعتمد في غضون وقت قصير مشروع أحراج للكيانين على حد سواء. وبعد أن قدم البنك الدولي التمويل لإعادة تشييد المساكن في المناطق التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل عودة اللاجئين، وبرامج إيجاد الوظائف، والتسهيلات الائتمانية الصغيرة والهيكل الأساسي المحلي، يقوم البنك حالياً بإعداد مشروع للتنمية المحلية لمساعدة البلديات في الحصول على قروض لمشاريع الهيكل الأساسي ذات الأولوية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

٦٣ - ويقدم البنك الدولي أيضاً الدعم لعملية تحول البوسنة والهرسك إلى نظام الاقتصاد السوقي من خلال تقديم المشورة إلى السلطات بشأن السياسة الاقتصادية، ولا سيما في ميادين إدارة المالية العامة، وإعادة تشكيل هيكل المصارف وخصخصة المشاريع. وسوف تدعم توصياته في تلك المجالات عما قريب بائتمانين رئيسيين للتسوية تزيد قيمتهما عن ١٠٠ مليون دولار لتقديم الدعم الضروري للميزانية وميزان المدفوعات في البوسنة والهرسك.

برنامج الأغذية العالمي

٦٤ - في آذار/مارس ١٩٩٨، قاد برنامج الأغذية العالمي بعثة مشتركة لتقييم احتياجات المعونة الغذائية لاستعراض تنفيذ برنامجه الحالي، والأثر المترتب في الأمن الغذائي الشامل، وتقدير احتياجات المعونة الغذائية في المستقبل. وخلصت البعثة إلى أنه ينبغي إنهاء برنامج المعونة الغذائية في منتصف عام ١٩٩٩. وخلال الأشهر المتبقية حتى ذلك التاريخ، سيقوم برنامج الأغذية العالمي بإعادة تنقيح معايير المستفيدين بما يتماشى مع السياسة الحالية للرعاية الاجتماعية، وذلك بغرض تسهيل انتقال المستفيدين إلى برامج الرعاية التي تقدمها الحكومة. ومن المتوقع أن يؤدي إدخال معايير المستفيدين الجديدة في تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى تقليل عبء حالات المستفيدين من ٥٧٠ ٠٠٠ حالة إلى عدد يقدر بـ ٢٢٥ ٠٠٠ حالة. وفي عام ١٩٩٨، واجه برنامج الأغذية العالمي صعوبات في ما يتصل بالحصول على معونات غذائية من المانحين كما أدت حالات النقص إلى تخفيض الحصص. وهو أمر مؤسف لا سيما في الوقت الذي يحاول فيه البرنامج إنهاء برنامجه بطريقة مسؤولة. وفي أثناء المرحلة الأخيرة من البرنامج، سوف يواصل البرنامج تقديم الدعم لأنشطة إعادة التأهيل الصغيرة النطاق والقصيرة الأجل في مرحلة الانتقال من المعونة المباشرة إلى الاكتفاء الذاتي.

منظمة الصحة العالمية

٦٥ - واصلت منظمة الصحة العالمية التركيز على دعم وزارتي الصحة في الكيانين، في ما يتصل ببرامج إصلاح أداء الرعاية الصحية والصحة الوقائية. وفي جمهورية صربسكا، تقوم السلطات الصحية حالياً بتطوير خطط تنفيذية مفصلة قائمة على أساس خططها الاستراتيجية لإصلاح الرعاية الصحية، التي اعتمدت في أيار/مايو ١٩٩٧. ولقد ساعدت منظمة الصحة العالمية في تطوير الخطة الاستراتيجية الاتحادية، التي تأخرت أساساً بسبب وجود اختلافات فيما بين السلطات الصحية الكرواتية والبوسنية. وتواصل منظمة الصحة العالمية أيضاً تعزيز المصالحة وذلك لجمع الفنيين في مجال الصحة من الفئات الإثنية

المختلفة معا على أساس منتظم. وواصل خبراء منظمة الصحة العالمية تدريب "أفرقة طب الأسرة"، وإدارة المناقشة في حلقة دراسية عقدت لمدة ثلاثة أيام عن العنف الأسري وساعدت السلطات المحلية في التصدي لقضايا رئيسية في مجال الصحة العامة، مثل السل، وفيرس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، والتطعيم والصحة البيئية. وتم تشكيل أول وفد مشترك بين البوسنة والهرسك بعد الحرب للمشاركة في جمعية الصحة العالمية، وهو الاجتماع السنوي العالمي الذي يضم جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية في جنيف، في أيار/ مايو ١٩٩٨.

رابعاً - الملاحظات

٦٦ - سوف تواصل البعثة برنامجها لإعادة تشكيل هيكل خدمات الشرطة في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا، ولكن التقدم في تنفيذ البرنامج سوف يعتمد على قدرة جميع أعضاء المجتمع الدولي - الدول الأعضاء، وقوة تثبيت الاستقرار، ومكتب الممثل السامي والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في البوسنة والهرسك - على ضمان امتثال الأطراف للالتزامات التي تعهدوا بها بموجب اتفاق الإطار العام للسلام. ومما يتسم بأهمية خاصة العلاقة الوثيقة القائمة بين البعثة وقوة تثبيت الاستقرار، ليس فحسب بسبب توفير الأخيرة لإطار الأمن العام الذي يعمل المجتمع الدولي في نطاقه، بل أيضاً بسبب زيادة معدل عودة المشردين واللاجئين وما يمكن أن ينجم عن عودتهم من اضطراب.

٦٧ - ومما يؤسف له حقاً أن الأشهر الثلاثة الأخيرة شهدت زيادة في حوادث العنف الموجه ضد اللاجئين والمشردين العائدين، ولا سيما من ينتمون منهم إلى فئات الأقليات. وفي نفس الوقت، استمرت المقاومة ضد إدماج الضباط من الأقليات في قوة الشرطة، لا سيما في مناطق الاتحاد التي يسيطر عليها الكروات وفي جمهورية صربسكا. وحتى في كانتونات الاتحاد حيث بدأت قوات الشرطة أعمالها، أدت بعض الصعوبات التشغيلية إلى إبطاء تشكيل قوات شرطة متعددة الإثنيات. ويبدو أنه يلزم بذل جهد حاسم في الأشهر المقبلة للبدء في تصحيح مسار هذه الحالة. وسوف تبذل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ولا سيما قوة الشرطة الدولية كل ما في وسعها لزيادة التقدم في إعادة تشكيل هيكل قوات الشرطة المحلية بغية المساعدة في بناء الثقة من أفراد الأقليات العائدين. غير أنه من باب التفاؤل المفرط توقع حدوث تغير حاسم قبل إجراء الانتخابات في أرجاء الدولة كلها في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٦٨ - وفي الوقت نفسه، تم إنجاز العمل الأساسي في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا للمضي قدماً في إصلاح الشرطة. وفي الاتحاد، يقدم اتفاق بون - بيترسبورغ قاعدة ثابتة وأرقاما صحيحة مستهدفة من أجل تكوين شرطة متعددة الإثنيات. ولقد أحرز تقدم نحو تحقيق ذلك الهدف، وذلك بالرغم من الصعوبات التي ووجهت في أثناء الأشهر الثلاثة الأخيرة والتي أظهرت أن إصلاح الشرطة يتطلب التحلي بالصبر والمثابرة. وفي جمهورية صربسكا، تم التوصل الآن إلى موقف أصبحت فيه السلطات راغبة في قبول الخطوات الأولى نحو إدماج ضباط الأقلية في قوات الشرطة. وسوف يصبح إدماج الضباط من الأقليات في وحدات الشرطة في جمهورية صربسكا سابقة لها أهميتها. غير أنه، على غرار ما عليه الحال في

الاتحاد، بل وربما أكثر من ذلك، تدعو الحاجة إلى التحلي بالصبر والمثابرة من أجل إدخال إصلاح حاسم في الشرطة في جمهورية صربسكا.

٦٩ - إن الدور الذي تقوم به قوة الشرطة الدولية آخذ في التغير. وسوف يستمر قيامها بعمليات الرصد والمراقبة والإبلاغ، ولكن التحول نحو التدريب وإسداء المشورة في الميدان، ولا سيما اختيار المراقبين الذين بمقدورهم أن يعملوا بصورة دائمة جنباً إلى جنب مع رؤساء الشرطة المحليين أو في وزارتي الداخلية، سوف يتطلب ضباطاً تتوفر لديهم مهارات فنية صحيحة ودراية موثوقة بمبادئ الشرطة الديمقراطية. ويقوم مفوض قوة الشرطة الدولية حالياً بإعداد مبادئ توجيهية جديدة بشأن معايير لمراقبي الشرطة. ولكن الدول الأعضاء مدعوة، في الوقت نفسه، للإحاطة علماً بأن المفوض يحتاج إلى مراقبين تتوفر لديهم خبرات تشغيلية مكثفة ودراية إدارية ومهارات في مجال التحقيق. ولقد سلم قرار مجلس الأمن ١١٦٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ أيار/ مايو بالحاجة إلى مراقبين متخصصين تابعين لقوة الشرطة الدولية تشتمل مهاراتهم على خبرات فنية في مجال الجريمة المنظمة، ومكافحة الفساد ومراقبة المخدرات. وفي الوقت نفسه، سوف تواصل قوة الشرطة الدولية تعيين مراقبين تتوفر لديهم مهارات الشرطة السرية للعمل في مجال التحقيقات الجنائية في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

٧٠ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١١٦٨ (١٩٩٨)، فإن البعثة على استعداد الآن للسير قدماً في برنامج لرصد وتقييم نظام المحاكم. وسوف يشمل هذا البرنامج خبرات فنية محلية، كمساهمة في أنشطة الرصد وكنقطة بداية في برنامج إصلاح لاحق، على حد سواء.

٧١ - ولقد أبلغني خافير سولانا الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي بأن السلطات العسكرية في المنظمة قد طورت خطة تشغيلية من أجل مواصلة القوة المتعددة الجنسيات التي تقودها المنظمة في البوسنة والهرسك وأن وزراء خارجية منظمة حلف شمال الأطلسي قد اعتمدوا هذه الخطة في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨. وتعزز الخطة بالنجاح الذي حققته قوة تثبيت الاستقرار. ولقد أبلغت بأن القوة المتوخاة تتمتع بنفس القدر من وحدة القيادة، وقواعد الارتباط القوية وتتألف بطريقة مماثلة ولها حجم مماثل. ولقد أكد لي الأمين العام للمنظمة أن القوة المتوخاة سوف تواصل في حدود مواردها وقدراتها، تقديم الدعم على نطاق واسع من أجل تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق الإطار العام للسلام. كما أشار إلى أن استعداد المنظمة لمواصلة القوة المتعددة الجنسيات بقيادة المنظمة في البوسنة والهرسك مرهون بضرورة صدور طلب في هذا الشأن من مجلس الأمن. ولقد صرحت في تقارير السابقة، بأنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن وجود قوة عسكرية جديدة بالثقة هو شرط أساسي من أجل تنفيذ ولاية البعثة تنفيذاً فعالاً ومن أجل إحراز المزيد من التقدم في عملية السلام بصورة عامة.

٧٢ - وعلى افتراض أنه لن تكون هناك تغييرات كبيرة في ترتيبات الأمن التي تقدمها حالياً قوة الشرطة الدولية، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة إضافية تنتهي في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وهذا التجديد من شأنه أن يدل على التزام المجتمع الدولي على الأجل الطويل بعملية السلام في البوسنة والهرسك. واستناداً إلى

الأمن الذي توفره قوة الشرطة الدولية، والمساندة السياسية والمالية من الدول الأعضاء، تستطيع البعثة أن تسهم إسهاما حاسما في تحقيق السلام في البوسنة والهرسك وذلك بالمساعدة في إنشاء قوة شرطة متعددة الإثنيات وديمقراطية تخدم جميع المواطنين، وإقامة نظام قضائي يحقق العدالة لجميع المواطنين دون تمييز.

المرفق

تكوين قوة عمل الشرطة الدولية في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨^١

المرفق (تابع)

٣٦	الاتحاد الروسي
٤٣	الأرجنتين
١٥٦	الأردن
٥٦	اسبانيا
٩	استونيا
١٦٥	ألمانيا
٢٢	إندونيسيا
٣٦	أوكرانيا
٣٥	ايرلندا
٢	ايسلندا
٢٣	إيطاليا
٩٥	باكستان
٥٩	البرتغال
٤١	بلغاريا
٣٠	بنغلاديش
٤٢	بولندا
٣	تايلند
٢٧	تركيا
٢	تونس
٣٩	الدايمرك
١٨	السنغال
٥٠	السويد
٢	سويسرا
٣١	شيلي

المرفق (تابع)

غانا	٨٦
فرنسا	١٢٣
فنلندا	٢٢
فيجي	٧
كندا	٣٠
كينيا	٧
ماليزيا	٤٧
مصر	٣٤
المملكة المتحدة	٦٠
النرويج	٢٤
النمسا	٣٩
نيبال	٤٢
نيجيريا	١٩
الهند	١٤٢
هنغاريا	٣٨
هولندا	٥٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩
اليونان	١٥
المجموع	٢ ٠١١

(أ) يتغير عدد مراقبي الشرطة المدنيين بسبب التناوب.
